

## الثروة الزراعية وآفاقها وطاقتها في البلاد\*

كان الاعتقاد قدّماً أن الزراعة مهنة بسيطة لا تتطلب أكثر من فلاح الأرض وبذر الحبوب وانتظار الحصاد حتى شمل التقدم العلمي الزراعة وفروعها كالنبات والمحشرات فأصبحت علوماً ذات أصول وقواعد كعلوم الطب والهندسة. ثم قام المختصون منذ القرن الماضي بشئي الأبحاث الفنية الزراعية وأسفرت أبحاثهم عن تأثير قيمة كان تطبيقها في بعض البلدان التي أخذت بها عاملات أساسية فيما أصابته الزراعة من ازدهار أدى إلى رخائها وارتفاع مستوى معيشة فلاحتها.

وستشير فيما يلي إلى إنجاز إلى نواحي التقدم الذي أسفرت عنها الأبحاث الفنية في فروع الزراعة الأساسية وما كان من تطبيق تأثير بعض تلك الأبحاث من أثر في زيادة الإنتاج الزراعي وتحسينه في مصر وما يجب الأخذ به أو الاستزادة منه في الناحية التطبيقية لاستكمال النهضة الزراعية في بلاد كانت ولا زالت الزراعة أساس حياتها الاقتصادية.

تربيه النباتات : التقاوى النقية من أصناف المحاصيل الممتازة بوفرة غلتها وجودة صنفها من أهم العوامل الأساسية لرفع مستوى الإنتاج وتحسين نوعه. وبدونها يذهب سدى الكثير من النفقات والجهود التي تبذل في الزراعة. لذلك كان من أقدم وسائل الإصلاح استنباط أصناف ممتازة من مختلف المحاصيل.

وكان اعتماد مصر في النباتات في استنباط هذه الأصناف قدّماً قاصراً على وسائل الانتخاب المعروفةين وها الانتخاب الإجمالي وانتخاب النباتات الفردية. فالانتخاب الإجمالي أسهل كثيراً وأسرع نتيجة من الانتخاب الفردي ولكنه لا يليغ من حيث الدقة والقاوة الوراثية ما تبلغه وسيلة انتخاب النباتات الفردية التي كان لها فضل كبير في تحسين كثير من أصناف المحاصيل وتنقيتها من الناحية الوراثية ومقاومة بعضها للأمراض الفطرية ومناعتتها ضد بعض تلك الأمراض.

على أن وسيلة الانتخاب الفردي تقتضى المربي أن يعتمد ما تهشه له الطبيعة من العثور مصادفة على نباتات حائزة للصفات التي ينشدتها فيجعلها أساساً لانتخاباته وقد

\* حديث ألقاه سعادة محمد توفيق حنناوي باشا المستشار الفنى لوزارة الزراعة بمجلة الأذاعة المصرية في يوم ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٤٥

سعده الطبيعية في وقت قصير بتلك الأفراد المرغوب فيها وقد لا يصل إلى ضالته منها إلا بعد طول المدى. وفي كلتا الحالتين يضطر أن يقف عند الحد الذي بلغه من التحسين مكتفياً بالحافظة على قوادة الصنف وجودته.

وقد ظل هذا حال المشتغلين ب التربية النباتات إلى أن ظهرت قوانين الوراثة للعلامة «مندل» في عام ١٩٠١ ففتحت أمامهم آفاقاً واسعة جديدة لتحقيق هذه القوانين والتوسيع في دراستها وإقامة تجارب عليها حتى أصبحت الوراثة علمًا فذ النتائج عظيم الأربع في تربية النبات والحيوان وذلك باستعمال وسيلة «التجين الصناعي» لإيجاد أصناف جديدة من المحاصيل والحيوانات تجمع فيها منيّة أو أكثر من مزايا الآباء. ونورد هنا بعض الأمثلة التي تظهر مدى النجاح الذي وصلت إليه أعمال التربية بهذه الوسيلة. فالقطن المعروف باسم «كرناك» نتيجة تهجين صنف سخا / ٣ بصنف العرض « ومنوفي ». نتيجة تهجين سخا / ٣ بصنف الورير « وأمون » نتيجة تهجين صنف الملكي بصنف سخا / ٤ . وكلها أصناف وأفراد المحصول ممتازة انتهت يلام كل منها منطقة خاصة من مناطق الوجه البحري . وكان من نتائج ظهورها وغيرها من الأصناف الحسنة والجديدة وتحسين وسائل الزراعة والخدمةارتفاع متوسط محصول الفدان من القطن من ٦ رش قطناراً عام ١٩٢٠ إلى ٦ رش قطناراً في عام ١٩٣٩ . وكان للحجبوب نصيب من التحسين بوسيلة التجين الصناعي كالمجمع البروك وهو وليد صنف بلدي ٤٢ بصنف جزءة ٧ وكان ذلك وغيرها من الأصناف الحسنة من عوامل ارتفاع متوسط محصول الفدان من القمح من خمسة أرداد في عام ١٩٢٠ إلى ستة أرداد في عام ١٩٣٩ .

ويتصل موضوع التجين الصناعي واستغلاله في إيجاد أصناف ممتازة من المحاصيل نتائج دراسة الظاهرة الطبيعية المعروفة « بقوه المجن » فامكن الإفاده منها في بعض الحالات زيادة الحصول أو لزيادة حجم الأفراد كما في حالة الدرة الشامية المهجنة التي يزيد مصوّلها عن الأصناف العاديّة نحو ٢٠٪ .

قلنا إن المربى يعتمد كثيراً على الشوارد الطبيعية التي تظهر في النباتات وإنها شديدة الدورة ولذا اهتم الباحثون بدراسة الوسائل الصناعية التي تشجع ظهورها فأسفرت هذه الدراسة عن نجاح هام وذلك بتسلط أشعة  $\times$  على النباتات أو تعريضها للدرجة س椿ة من الحرارة أو معاملة الدبور أو القمم النامية للنباتات بعض الحالات الكيماوية مثل « الكولتشين » الذي امتاز بأثاره الفعالة في إنتاج طفرات ممتازة بين أشجار الفاكهة

والأشجار الخشبية . ولا يزال البحث مستمراً في الإفادة منه لتحسين الحاصلات الحقلية و مجال العمل عندها واسع للاستزادة من تحسين إنتاج الحاصلات المصرية و نوعها بإيجاد أصناف جديدة وليدة الطفرات .

ولا بد لعميم الفائدة من الأصناف الجديدة أن نعمل بكلفة وسائل التشجيع والرعاية لعميم زراعتها كل في المنطقة التي تلائمه وإلا كانت الجهد والأموال التي تنفق في سبيل استنباطها عملاً قليلاً الجدوى من النهاية العملية .

فلاحة البساتين : خطونا خطوات واسعة ونابتة في زراعة البساتين بمصر وكان رائدنا الأول سد حاجة البلاد من الفاكهة والحضر بالإكثار من أصنافها المختلفة لتغذية الشعب وعلى الأخص بعد أن أثبت العلم احتوائهما على الأملام المعدنية والفيتامينات الضرورية لبناء الجسم ولزيادة مقاومته للأمراض وبذلك أصبحت الفاكهة في تغذية الشعوب من الضروريات بعد أن كانت تعتبر من الكماليات .

وقد كانت مصر تستورد مقداراً كبيراً من الفاكهة ومنتوجاتها قدرت قيمتها في عام ١٩٢٠ بأكثر من مليون جنيه فوضعت سياسة للاستغناء عن هذه الواردات تتضمن استيراد أصناف جديدة من الخارج وإكثارها وانتخاب الأصناف المحلية الممتازة بوفرة إنتاجها وجودة نوعها وتشجيع زراعة البساتين بإشراف وزارة الزراعة عليها إشرافاً مجانيأً . وقد أسفرت هذه السياسة عن نجاح ملموس فبلغت جملة مساحتها في عام ١٩٤٥ ٧٠ ألف فدان بعد أن كانت لا تتجاوز في عام ١٩٢٠ — العشرين ألف فدان من حدائق قدمة وفي حالة سيئة .

فن الأصناف المشهورة التي استوردها الوزارة ونجحت زراعتها في البلاد البرتقال بسره والبرتقال الفالشيا الذي ينضج في شهرى يوليه وأغسطس وكذلك أصناف الحوخ الفاخرة وأنواع من البرقوق الياباني ومن أصناف الزيتون المشهورة بكثرة محتوياها مثل الزيتون الشمالي وتبدل الآن جهود لنشر زراعته في الصحراء الغربية وكذلك الأصناف الصالحة للتخليل .

أما عن المانجو فقد أصبحت البلاد الآن تزرع مجموعة فاخرة منها بخلاف ما استورده . من الأصناف الأجنبية والعمل جار في التوسيع في زراعتها واستبدال المساحات المزروعة بأصناف ردية بطعميها بأصناف متدرجة .

ولقد كان من نتيجة هذه الجهود التي بذلت للتوسيع في زراعة البساتين وغرسها

بأصناف ممتازة أن انخفضت قيمة الوارد من الفاكهة الأجنبية من مليون جنيه وكسور في عام ١٩٢٠ إلى حوالي ٢٠٠ ألف جنيه في عام ١٩٣٨ فمعظمها ثمناً للتفاح والكمثرى وبعض الأصناف التي لا تجود إلى الآن زراعتها في القطر وما تزال جهود الوزارة تبذل للتغلب على الصعوبات التي تعرّض نجاحها وقد نجحت فعلاً بالنسبة للكمثرى وأخذت تنشرها خصوصاً في الناطق الساحلية.

ولما كان للأشجار الخشبية أهمية اقتصادية في أعمال البناء والآلات الزراعية والوقود وصناعة الأناث فضلاً عن فائدتها في توفير الظل وتحميل الريف فقد اتجهت إليها العناية وعمل على إكثارها وتعيم زراعتها وسن قانون لهذا الغرض يحتم زراعة الأشجار الخشبية على جسور الترع والمصارف . ويزرع منها الآف سنوياً أكثر من مليون شجرة .